

81-كتاب العتق من شرح الشيخ السعدي على عمدة الأحكام كبار

العلماء

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله كتاب العتق. قال الشيخ السعدي رحمه الله في تعليقاته. وهو تحرير الرقبة وتخليصها من الرق. مسلمة او كافرة. وهو من افضل العبادات - [00:00:01](#)

واجل الطاعات. وقد ورد الحث عليه. وانه يعتق بكل عضو منه عضو من النار. وقد يجب العتق مثلا في الكفارات. كفارة الظهور والقتل والوطء في نهار رمضان. وكذلك يجب بالنذر كغيره من القرب - [00:00:32](#)

ويقع العتق باحد ثلاثة اشياء. اما بالقول كقوله انت حر او عتيق ونحوه. ولو كان هازلا. لأن العتق كالطلاق جده جد وهز جد. فمتي اوتى بالقول الصريح وقع العتق. الثاني لملك. فإذا - [00:01:02](#)

ترى الانسان ذا رحمه المحرم منه بالنسبة عتق عليه بمجرد الشراء. كابيه وامه امه واخيه واخته وخاله وختنه وعمه وعمته. اي الذي لو قدر احدهما ذكره والآخر انتى حرم عليه نكاحه بالنسبة - [00:01:32](#)

الخروج بقولنا بالنسبة الذي يحرم بالصهر او بالرضاع. فلا يعتق عليه بمجرد ملكه ويسن شراء ذي رحمه لعتقه لانه بروصلة ويجب اذا وجد اباه او امه يباع وهو قادر على شرائه. ان - [00:02:02](#)

ليخلصه من الرق. لأن برهما واجب. وهذا من اعظم البر الثالث مما يحصل به العتق الفعل. فإذا مثل بعده عتق عليه بمجرد فعله. والتمنيل مثل ان يقطع منه عضوا كيده او رجله او اصبعه - [00:02:32](#)

او يخرق عضوا من اعضائه بسكين او سهم ونحوه. ولو برع من ولو كان ذلك خطأ. واما الشيء اليسيير الذي لا يعد مثلا فلا يعتق به كالشجة اليسييرة ونحوها. وليس من هذا القسم ايجاد الامة - [00:03:02](#)

لانها لا تعتق بمجرد الايلاد. بل بممات السيد فتتعتق بكل الامرين موت السيد وولادتها. الحادي عشر والاربعين الحديث الاول عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه - [00:03:32](#)

عليه وعلى الله وسلم قال من اعتقد شركا له في عبد فكان له مال ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل. فاعطي شركاؤه حصصهم عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق. رواه البخاري ومسلم - [00:04:02](#)

قال الشيخ السعدي رحمه الله في تعليقاته ومن انواع العتق عتق دراية كما ذكره بقوله في حديث ابن عمر من اعتقد شركا له وفي عبد اي ولو قليلا كجزء من مئة جزء. لأن قوله شركا نكرة في سياق - [00:04:32](#)

فتعم. وقوله فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل اي بقدر ما يستحق. فلا يزيد ولا ينقص مما يستحق وقت العتق وقوله فاعطي شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد. والا - [00:05:02](#)

اي ان لم يكن له مال. فقد عتق منه ما عتق. اي يكون مبعضا ان كان له مال لا يسع قيمة جميع العبد عتق منه بقدر ما عنده من المال - [00:05:32](#)

وغرم ذلك لشركائه. لانه اتلفه عليهم. والشارع له تشفوف كن الى تكميل الحرية. وهذا اصل في ضمان المخالفات. فان من اتلف ما غيره ضمنه ان كان مثليا بمثله. والا فقيمه وقت اتلفه - [00:05:52](#)

ويفهم من هذا انه لو اعتقد بعض مملوكيه كيده او رجله او جزئه مشاع منه كنصف وثلث وعشرون ونحوه اعتقد جميعه. لأن انه اذا كان

يجب عليه تكميل عتقه اذا كان لغيره ويسري الى جميعه. فسيرا - 00:06:22

اذا كان كله له من باب اولى. فان لم يكن له مال عتقه ومنها عتق. والعبرة بالغنى والفقير زمن الاعتقاق. فلو كان فقيرا وقت عتق نصيب ثم وجد مالا بعد ذلك لم يجب عليه تخلصه. ويبقى العبد مبعضا - 00:06:52

وهل يستسعي لتمكيل عتقه ام لا؟ اما المشهور من المذهب لا يجب استساعه وان استسعي فحسن. والرواية الثانية يجب ان يستسعي لتخلص باقيه من الرقة وهذا هو اختيار شيخ الاسلام. الثاني عشر والاربعين - 00:07:22

الحديث الثاني عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم انه قال من اعتقد شخصا من مملوك فعليه خلاصه كله في ما له. فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل - 00:07:52

ثم العبد غير مشقوق عليه. رواه البخاري ومسلم قال الشيخ السعدي رحمه الله في تعليقاته واستدلوا على هذا القول بقوله في حديث ابي هريرة من اعتقد شخصا له من مملوك فعلى - 00:08:22

خلاصه كله من ماله. اي ان كان يسعه كله. وان كان لا يسع الا بعضه خلاص منه بقدر ما عنده. فان لم يكن له مال قوة المملوك قيمة عدل. ثم استسعي العبد غير مشقوق عليه. اي انه - 00:08:52

يسأل اهل المعرفة فيقال ما يستحق من الثمن. فاذا قوم قيل ما مقدار ما يحصل العبد من ذلك كله بحيث لا يشق. فاذا كان عبد بين ثلاثة مثلا لاحدهم نصفه وللاخر ثلثه وللثالث سدسه - 00:09:22

فاعتق صاحب السدس نصبيه. ولم يكن له مال غيره. فيقوم العبد فاذا كانت قيمته مثلا ستمائة وسائل اهل المعرفة عن مقدار ما يحصل كل سنة اذا تكسب ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاقوام. فاذا قالوا - 00:09:52

وانه يقدر مثلا على تحصيل مئة كل سنة. امر ان يتكتب ويدفع للشريكين الباقيين كل سنة مئة. لصاحب النصف ستين ولصاحب الثالث ويؤجل ذلك خمس سنين. لانه قد عتق سدسه ويكون كله حر - 00:10:22

راء باب بيع المدبر قوله باب بيع المدبر. التدبير هو عتق المملوك عن دبر. اي تعليق عتقه بالموت. وهو جائز. كما انه يجوز تعليقه بقدوم الغائب او سلف قامت المريض مع جهالة ذلك. لانه تبرع محض. فيجوز تعليقه - 00:10:52

بالاجل المجهول. بخلاف عقود المعاوضات. فلا يجوز تعليقها بالمجهول لانه لا بد من تحرير ذلك وعلمه. ولهذا نهي عن بيع الغرر بجميع انواعه واما عقود التبرعات فهي احسان محض. فلهذا اغترف فيها ما لا يغفر - 00:11:32

كفروا في عقود المعاوضات. وانما ذكروا بيع المدبر لانه وجد فيه سبب باب العتق وهو التعليق. فربما توهم بعض الناس انه لا يجوز بيعه لذلك الثالث عشر والاربعين. الحديث الثالث. عن جابر بن عبد الله رضي - 00:12:02

الله عنهم انه قال دبر رجل من الانصار غلاما له. وفي لفظ بلغ النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم. ان رجلا من اصحابه اعتقد غلاما له عن دبر. لم يكن له مال غيره. فباعه رسول الله صلى الله - 00:12:32

الله عليه وعلى الله وسلم بثمانمائة درهم. ثم ارسل بثمنه اليه رواه البخاري ومسلم. قال الشيخ السعدي رحمه الله في تعليقاته وقد ذكر جواز بيعه بقوله في حديث جابر رضي الله عنه دبر - 00:13:02

رجل من الانصار غلاما له. وفي لفظ بلغ النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم ان رجلا من اصحابه اعتقد غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره. فباعه النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم بثمان - 00:13:32

مئة درهم. ثم ارسل بثمنه اليه. فيه جواز التدبير لانه لم ينه عنه بل اقره. وفيه جواز بيع المدبر. لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باع هذا الغلام المدبر. وانما باعه لانه رأى المصلحة - 00:14:02

في بيعه لانه لا يملك غيره. وتبييره في هذه الحالة من السفه لانه اذا بقي بلا مال ربما كان كلام على الناس. ولا يعارض اقرارا النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم بعض الصحابة على التصدق بجميع ماله. كما - 00:14:32

لعن ابو بكر رضي الله عنه. لان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص لان مثل ابي بكر يتكتب وكسبه يقوم بكفايته كما تقدم. وفيه رد وقود السفيه التي يضره امضاءها. واذا باع المدبر ثم اشتراه بعد ذلك - 00:15:02

فهو على تدبيره. كالملحق عنته بصفة. فإذا اشتراه ووُجِدَت الصفة عتق لأن التعليق لا يبطل. ويجوز رهنه لأنه يجوز بيعه. وإذا مات السيد وخرج المدبر من الثلث عتق. ولا عتق منه قدر الثلث. وهذا بخلاف - [00:15:32](#)

الولد فانه قد وجد فيها سبب الحرية. وهو انعقاد هذا الولد الحر في بطنه فانه في هذه الحالة ينعقد حرا تبعا لابيه. وهي اي ام الولد كالامة في الخدمة والاستمتاع وغير ذلك. الا في نقل الملك في رقبتها كبد - [00:16:02](#)

بيعها وهببتها ونحو ذلك. والا فيما يراد لنقل الملك كالرهن. فهي لك الحرة لا يجوز بيعها ولا هببتها ولا رهنها. وايضا فان المدبر لا يعتق الا ان خرج من الثلث. وام الولد تعتق من رأس المال. ولو لم - [00:16:32](#)

لم يكن له مال غيرها. في الثاني والعشرين من ذي القعدة. سنة تسع وثلاثمائة والـ [00:17:02](#)